جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العـــدد الثالث عشر

لسنة 2021

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكِّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكِّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

الأثار الناجمة عن ظاهرة النفي العثماني إلى ولاية طرابلس الغرب في الفترة ما بين (1835-1911م)

د. منيرة على مسعود الشيخي

(محاضر - كلية الآداب والعلوم سلوق - جامعة بنغازي - ليبيا)

الملخص:

تعتبر ظاهرة النفي من العقوبات السياسية التي وضعتها الدولة العثمانية، ونفذتها على بعض رعاياها، بسبب خروجهم عن نظامها، وشملت أعداد كبيرة من الذين ثبتت عليهم الإدانة، وقد أختار العثمانيون العديد من الولايات التابعة لحكمهم، لتطبيق هذه العقوبة، وكانت ولاية طرابلس الغرب إحدى تلك الولايات، وتكمن أهمية هذا الموضوع في التعرف على ظاهرة النفي وأبعادها وتداعياتها، وتفاوت درجات وقعها على المنفيين وعلى الولاية، واستنتاج أسبابها، والتأثيرات الناتجة عنها، ويحاول البحث من خلال موضوعاته الإجابة عن العديد من التساؤلات وهي مثلاً: ماذا نعني بمصطلح النفي، وهل كان عقوبة ينص عليها القانون العثماني حينذاك؟ أم عقوبة مُستحدثة لِأشخاص معنيين ترى فيهم الدولة خطراً عليها؟ وما هي دوافعها والإجراءات المتبعة لتنفيذها خارج الولاية وداخلها؟ ولماذا اختيرت ولاية طرابلس الغرب بالذات مكاناً للنفي؟ وهل ترك المنفيون أثاراً إيجابية أم سلبية على الولاية؟ أم كلتيهما معاً؟ تلك التساؤلات تُمثل إشكاليات وفرضيات نحاول طرحها والإجابة عليها تِباعاً خلال مراحل هذا البحث، وكان الهدف من دراسة هذا الموضوع هو أبراز أهميته؛ وكشف ما به من مُلابسات وتناقضات فيما طرحه المؤرخون، الذين كتبوا عن تاريخ هذه الولاية، أما المنهج المتبع هو المنهج التاريخي السردي التحليلي القائم على جمع المادة وترتيبها وتقييم مصادرها، وتحليل الأحداث وربطها بعضها البعض، لضمان تسلسلها وتماسكها، وصولاً إلي النتائج العلمية المرجوة من البحث، والتي كان من أهمها: أن النفي العثماني أستخدم كعملية تأديبية غرضها الأساسي إصلاح النفس؛ إذ طبقت على المشاغبين والمنحرفين والخارجين عن القانون، والمناوئين للسلطة بوجه عام، كما شكلت هذه الظاهرة عبئاً ثقيلاً على الإداريين بالولاية، الذين وقع على عاتقهم مهمة تطبيقها بإمكانيات محدودة.

الكلمات المفتاحية: طرابلس الغرب، الإدارة العثمانية، أثار النفي، الإجراءات القانونية، ظاهرة النفي.

Abstract.

The phenomenon of exile is considered one of the political sanctions imposed by the Ottoman Empire, and implemented on some of its citizens, due to their departure from its regime, and included large numbers of those who were found guilty. The importance of this topic lies in identifying the phenomenon of exile, its dimensions and repercussions, and the varying degrees of its impact on the exiles and on guardianship, and concluding Its causes, and the effects resulting from it, and research tries through its topics to answer many questions, for example: What do we mean by the term banishment, and was it a punishment stipulated in Ottoman law at the time? Or a new penalty for persons concerned that the state sees them as a threat? What are its motives and the procedures used to implement it outside and within the state? And why was the western state of Tripoli, in particular, chosen as a place of exile? Did the exiles leave positive or negative impacts on the state? Mother of both Together? These questions represent problems and hypotheses that we try to pose and answer them accordingly during the stages of this research, and the aim of studying this topic was to highlight its importance. It revealed its ambiguities and contradictions in what was proposed by historians who wrote about the history of this state, as for the approach followed is the analytical narrative historical approach based on collecting and arranging the material, evaluating its sources, analyzing events and linking them to each other, to ensure their sequence and coherence, leading to the results. The desired scientific research, the most important of which was: that the Ottoman exile was used as a disciplinary process whose primary purpose was to reform the soul. It was applied to rioters, deviants, outlaws, and opponents of the authority in general, and this phenomenon constituted a heavy burden on state administrators, who had the task of implementing it with limited capabilities.

ـ مقدمة:

شاعت عمليات النفي في الدولة العثمانية كعقوبة سياسية ، واستخدمت على نطاق واسع، بحيث شملت أعداد كبيرة من الذين ثبتت عليهم الإدانة، وأُوقعت أحياناً على أشخاص لمجرد الاشتباه بهم، لكثرة الاضطرابات السياسية والدينية والقومية في مختلف الولايات العثمانية، فضلاً عن مرتكبي الجُنح والمُخالفات والمُشاغبين والمُتمردين على القانون، بقصد تأديبهم وعزلهم لمدة أطول مما تسمح به النصوص القانونية، وقد أختار العثمانيين العديد من الولايات التابعة لحكمهم لتطبيق عقوبة النفي، وكانت ولاية طرابلس الغرب أحدى تلك الولايات التي وقع عليها الاختيار لتطبيق تلك العقوبة، وخاصة بعد عودتها إلى الحكم المباشر في استانبول سنة 1835م، وهي ما تُعرف بفترة العهد العثماني الثاني (1835-1911م).

وتأتي أهمية هذا الموضوع في التعرف على ظاهرة النفي وأبعادها وتداعياتها، وتفاوت درجات وقعها على المنفيين، وعلى الولاية ذاتها، واستنتاج أسبابها، والتأثيرات الناتجة عنها، ولعل ما دفعني لاختيار ولاية طرابلس الغرب مجالاً للبحث، هو أهميتها من الناحية التاريخية، وكذلك كتابات بعض الرحالة العرب والأوربيين، الذين قاموا بزيارتها في فترات مُختلفة، وأشاروا إلي العديد من مظاهرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية .

ويعود سبب اختيار الفترة من (1835-1911م) إلي كونها هي الفترة التي خضعت فيها ولاية طرابلس الغرب للحكم العثماني المُباشر المرتبط باستانبول، بعد أن كانت تحت سيطرة القرمانليين، وتخضع أسمياً للعاصمة العثمانية، وقد شهدت هذه الفترة الطويلة الكثير من الأحداث والتقلُبات السياسية التي انعكست بشكل مباشر على جميع نواحي الحياة فيها ، وتُعد سنة 1911م هي نهاية الإطار الزمني لهذا البحث، ففيها أنتهى حكم العثمانيين بطرابلس الغرب.

ويُحاول هذا البحث من خلال موضوعاته الإجابة عن العديد من التساؤلات والتي من بينها:

- ماذا نعني بكلمة النفي؟ وهل كانت عقوبة ينص عليها القانون العثماني حينذاك؟ أم عقوبة مُستحدثة لأشخاص معنيين ترى فيهم الدولة خطراً عليها؟
- ثم ماهي أسباب استحداث تلك الظاهرة؟ وما هي دوافعها والإجراءات المُتبعة لتنفيذها خارج الولاية وداخلها؟
- و لماذا اختيرت ولاية طرابلس الغرب بالذات مكاناً للنفي؟ وما هي نوعية المشاكل التي كان يُعاني منها المنفيون؟ وما الصُعوبات التي كانت تواجه الإدارة من ورائهم؟ وهل ترك المنفيون أثاراً إيجابية أم سلبية على الولاية، أم كلتيهما معا؟

تلك التساؤلات المُتشابكة والمُتداخلة تُمثل إشكاليات وفرضيات نُحاول طرحها والإجابة عليها تِباعاً خلال مراحل هذا البحث.

أما الهدف من الاستعراض التاريخي لعملية النفي العثماني إلي ولاية طرابلس الغرب خلال هذه الفترة المُهمة، يكمن في إبراز أهمية هذا الموضوع ، وكشف ما به من مُلابسات وتناقُضات فيما طرحه المؤرخون ، الذين كتبوا عن تاريخ هذه الولاية .

وحرصاً على اكتمال الصورة التاريخية، والوصول إلي نتائج علمية حول موضوع النفي العثماني، فأن هذا البحث أستقى معلوماته من مجموعة من المصادر والمراجع المحلية، وكذلك كتابات الرحالة العرب والأوربيين.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وخمس مباحث وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع كان المبحث الأول بعنوان (لمحة جغرافية وتاريخية عن ولاية طرابلس الغرب) ويُعد هذا المبحث تمهيداً للدخول في موضوع البحث .

أما المبحث الثاني كان عنوانه (التعريف بظاهرة النفي العثماني).

والمبحث الثالث حمل عنوان (أسباب اختيار ولاية طرابلس الغرب مكاناً للنفي العثماني وكان عنوان المبحث الرابع (الإجراءات الإدارية والقانونية المُتخذة في عملية النفي إلى الولاية)

وأخيراً المبحث الخامس الذي كان بعنوان (الأثار المُترتبة عن عمليات النفي العثماني إلى ولاية طرابلس الغرب) .

أما الخاتمة فتناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

المبحث الأول

لمحة جغرافية وتاريخية عن ولاية طرابلس الغرب

تقع طرابلس الغرب (ليبيا) حسب التحديد الفلكي بين خطي طول 9 درجات غرباً و25 درجة شرقاً ، وأن أقصى امتداد لها ناحية الشمال يصل إلى خط عرض 23 درجة شمالاً في إقليم الجبل الأخضر في الشمال الشرقي ، وأقصى امتداد لها من ناحية الجنوب يصل إلى خط عرض 18-45 درجة في طرفها الجنوبي الشرقي[1] .

وهي بذلك تمتد من البحر المتوسط في الشمال، حتى حدود جمهوريتي النيجر وتشاد الحاليتين في الجنوب ، ومن حدود مصر والسودان في الشرق والجنوب الشرقي إلى حدود تونس والجزائر في الغرب[2] ، وقد أطلق البعض على طرابلس الغرب أسم أبنة البحر والصحراء معاً ، لما تتميز به جغرافيتها، ذلك بأنها تحتل أكبر مساحة من الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط[3]، إذ قُدرت بحوالي 1,759,540 كيلومتر مربع من شمال القارة الأفريقية[4] ولها ساحل قليل التعاريج بصورة عامة ، يتوسطه خليج سرت ، وتتمركز على طوله أهم المدن ، وتتجمع فيه الغالبية العظمة من السكان والأرض الصالحة للزراعة ، بينما أحتلت الصحراء القسم الأكبر من أراضي الولاية ، حيث امتدت حتى كادت أن تلتقي بالبحر في بعض الجهات[5] .

وهذا الموقع جعلها أكثر أتصالاً بالمناطق الأفريقية الواقعة فيما وراء الصحراء ، وأضحت الواحات الداخلية فيها ومراكزها التجارية حلقة وصل ما بين شمال القارة وبلاد السودان الأوسط والغربي[6] ، لذلك خضعت المنطقة قديماً وحديثاً لسيطرة العديد من الأجناس ، كان من بينها السيطرة العثمانية في سنة 1551م ، والتي أستمرت زهاء 360 عاماً ، وانتهت بسنة 1911م ، وقد قسم المؤرخون تلك الفترة إلي ثلاثة عُهود هي : العهد العثماني الأول الذي أمتد 160 سنة ما بين (1551-1711م) وكذلك العهد القرمانلي 124 سنة ، بدءاً من سنة 1711 حتى سنة 1835م ، وهي السنة التي بدأ فيها العهد العثماني الثاني ، مُنتهياً بسقوط الولاية في يد الإيطاليين سنة 1911م[7] .

فالعهد العثماني الأول أتسم بالفوضى وتسلط الانكشارية[8] على البلاد ، وأدى فسادها إلي تدهور الإدارة التي أرتبط نظامها به، أذ تتابع على الحكم في ذلك العهد واحد وثلاثون والياً ، منهم من كان عاجزاً عن إدارة الأمور الإدارية وسيئ السيرة ، ومنهم من كان ذا حزم وكفاية ، فعانت الرعية من الظلم والجور، ولم تجد أمامها الأ الانتفاض والثورات التي عبّرت عن غضبها ورفعها للظلم[9] .

أما العهد القرمانلي فبدأ بسنة 1711م عندما نجح أحمد القرمانلي في الوصول إلي حكم طرابلس ، وأقام فيها دولة شبه مستقلة عن العثمانيين ، وحصر الحكم في أسرته وجعله وراثياً ، غير أنه ظل يستمد شرعية حكمه من فرمان سلطاني، أي أنه لم يقطع جميع الروابط مع الأتانة ،

ودام عهدهم مائة واربعاً وعشرين سنة[10]، والجدير بالإشارة أن الوضع السياسي والاجتماعي لم يتغير بالنسبة لأهالي المنطقة ، فقد أستمرت البلاد تُدار وفق النظم العثمانية، إلي أن تولى حكم طرابلس يوسف باشا، الذي يعتبر أفضل الحكام القرمانليون، حيث شهدت البلاد شيئاً من الاستقلالية الحقيقية، فقد اعتمدت اللغة العربية بجانب اللغة التركية في التعامل الرسمي، وفتح البلاد بشكل واسع باتجاه الثقافة الأوربية الحديثة، كما رفع علم طرابلس الخاص على السفن والمراكب الطرابلسية[11] .

وبعد عودة الإيالة إلي حكم العثمانيين في سنة 1835م، عُرفت هذه الفترة بالعهد العثماني الثاني ، الذي أمتد ستاً وسبعين سنة منتهياً بسنة 1911م ، والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية في تلك الفترة كانت تعيش تجربة الإصلاح والتجديد سياسياً وإدارياً واقتصاديا وتعليمياً وقضائياً في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1838م) الذي تزامن عهده مع ظهور حركة اليقظة العربية التي انتشرت في معظم أنحاء الدولة العثمانية[12]، وقد بدأت تلك الحركة كتعبير عن ابتعاد العرب ونفورهم من الحكم العثماني في المرحلة المُتأخرة ، فانحصر ذلك الشعور في الأقلية المُثقفة ، فظهر الرواد والزُعماء والمفكرون من أمثال جمال الدين الأفغاني وعبدالرحمن الكواكبي ،الذين نادوا باستقلال الأمه العربية عن العثمانيين[13] ، وفي خضم تلك الأحداث ظهرت قوة الخطر الأوربي ، ولم تكن ولاية طرابلس الغرب بمنأى عنها ، فقد عاصرت فترة احتدام الصراع بين القوى الثلاث قوة الدولة العثمانية، وقوة حركة اليقظة العربية، وقوة الخطر الأوربي، وفي وسط تلك المُتناقضات وجدت طرابلس الغرب نفسها تُستغل كمنفى لأبعاد السياسيين والمجرمين العاديين من كافة ولايات الدولة العثمانية.

المبحث الثاني

التعريف بظاهرة النفي العثماني

عرّفت معظم المعاجم النفي بمعنى التنحية و الطرد والأبعاد، استنادا إلى قوله تعالى: ((أُويُنفوْا من الأرض))[14] ؛ أي يُطردوا أو يقتلوا حيث توجهوا[15] ، ويُقال نفى الحاكم فُلاناً : أي أخرجه من بلده وطرده[16] .

وعقوبة النفي تتمثل في أبعاد شخص خارج حدود بلاده لفترة محدودة أغير محدودة إلى أن يستقيم ويتوب[17].

وهي أيضاً عملية أبعاد تأديبية هدفها عزل الخارجين عن النظام والقانون والمُعارضين لسلطة الدولة من مُختلف مجالات نشاطاتهم، وللحيلولة دون أتصال المُشتبه فيه بالمُتواطئين معه، لأجل القويم والإصلاح وإتاحة الفرصة للمراجعة والاستقامة.

وأهم ما يُميز تلك الظاهرة ، أنها لا تقع جُزافاً، ولا تخضع للنفوذ الشخصي في كثير من الأحيان، بل تُقدم إلي الجهات المسؤولة بناء على تحريات وتحقيقات تصدر على أثرها إرادة سلطانية لتطبيقها[18] .

ولعل من أسباب عمليات النفي التي نفذتها الدولة العثمانية على بعض رعاياها هو خروجهم عن نظامهم ، فكثيراً ما كانت تلجأ الدولة العثمانية إلي عقوبة النفي لقمع الثورات والتمردات التي تواجهها في ولاياتها المُختلفة ، حيث حققت هذه العُقوبة نجاحاً كبيراً إلي حداً ما إذ خففت من الثورات والمُتمردين ضدها ، مما أتاح للعثمانيين التفرغ لحل مشاكلهم الأخرى[19].

ومن ناحية أخرى كان لصدور الدستور العثماني سنة 1839م، دور كبير في تطبيق عقوبة النفي، إذ نص أحد بنوده على حصر عقوبة الإعدام في أضيق نطاق، وقد جُعلت رهناً

بالحكم الصادر بعد تحقيق قانوني، ولا تُنفذ إلا بعد توقيع السلطان نفسه عليها، وعليه فقد بات على الدولة العثمانية التفكير في عقوبة تراها مُناسبة ورادعه في آن وأحد، ضد الخارجين عن السلطة والقانون، الذين كانوا فيما سبق يُنفذ فيهم حكم الإعدام، وبهذا أستعيض عن عقوبة الإعدام بعقوبة النفي[20] .

وقد كانت الدولة العثمانية تنظر لهذه العقوبة على أنها صارمة ورادعة، وذلك لارتكازها على التقويم والإصلاح ومراجعة النفس وأحياناً كانت تنزل بأشخاص كعقوبة إضافية، بعد قضائهم عقوبات أخرى كالسجن مثلاً ، وذلك لان الحكم بالسجن في نظر تلك السلطات في حالة ثبوت التهمة مرهون بفترة زمنية مُعينة تُقررها نصوص المادة القانونية الخاصة بتلك التهمة ، وبعدها يُطلق السجين دون أن يكون هناك ما يضمن للسلطة توقفه عن مُمارسة تحركاته المُناوئة، فكان النفي بديلاً لمُعالجة ذلك[21] ، حيث يُحكم على الشخص المُتهم بالمدة المُناسبة والتي تراها كافية لأداء الغرض المطلوب ، والمثال على ذلك نفي النقيب البحري أحمد راغب الذي عمل في ميناء بنغازي ، وأُتهم بالتقاعس في أداء عمله ، فضُرب وسجن في بنغازي ثم نُقل لسجن في طرابلس ، وأُرسل أخيراً منفياً إلي فزان ورغم مرور سنوات على الحادثة ، فأنه لا يعرف تهمته الحقيقية ، ولا حتى المدة التي تقررت علية أن يقضيها في المنفى[22] .

هذا بالنسبة للنفي الداخلي (أي داخل الولاية نفسها) أما عن النفي خارج الولاية وإليها ، فقد أشارت أحدى الوثائق إلي نفي بعض المساجين من أزمير إلي ولاة طرابلس ، حيث تقرر ضرورة أرسالهم إلي ولاية طرابلس الغرب كمنفيين لاستكمال مدة حكمهم هناك[23].

المبحث الثالث

أسباب اختيار ولاية طرابلس الغرب مكاناً للنفي العثماني

اختيرت ولاية طرابلس الغرب مكاناً لتنفيذ عقوبة النفي من قِبل السلطات العثمانية خلال فترة العهد العثماني الثاني لجملة من الأسباب، وهنا سيتم الحديث عن ولاية طرابلس، عن برقة بموجب قانون الولايات الصادر في سنة 1864م، والذي قسم ولاية طرابلس الغرب إلي وحدتين إداريتين هما (ولاية طرابلس ومُتصرفية بنغازي) والأخيرة كانت تُدار مباشرة من استانبول، وقد كان من هذه الأسباب :

1 – الموقع الجغرافي:

تطل ولاية طرابلس الغرب على البحر المتوسط من خليج قابس غرباً حتى خليج سرت في الشرق، وتمتد جنوباً حتى سلسلة جبال السوداء ومنطقة الحماده وسرير بن عفين، وهي مناطق صحراوية رملية يكثر فيها الحصى، وبذلك نجد طرابلس تقع بين بحر من الماء وبحر من الرمال، مما يصعب على أي شخص الهروب منها أو مُغادرتها[24]، أما مُناخها فهو معتدل، حيث تُقابل سواحل طرابلس الرياح القادمة من البحر المتوسط الرطبة والمُعتدلة التي تهب من الشمال، وتعصف بها في بعض الأوقات رياح من الجنوب تُسمى محلياً بالقبلي ، مما تُسبب في جفاف الأزهار والأشجار[25] .

2 – الوضع السياسي:

سيطر العثمانيون على طرابلس منذ سنة 1551م، وقد تتابع على حكمها في ذلك الوقت واحد وثلاثون والياً ، إلي أن سقطت في يد القرمانليين في سنة 1711م، والذي دام عهدهم مائة وأربعاً وعشرين سنة، أنتهى بسنة 1835م، وهي السنة التي عادت فيها للحكم العثماني المباشر، وخلال ذلك العهد تعرض العثمانيون لمقاومة شديدة من قِبل أهالي الإيالة[26]، ففي سنة 1865م

وبناء على قانون الولايات الصادر سنة 1864م تم تطبيق الإصلاح الإداري وتحولت إيالة طرابلس الغرب إلي ولاية[27]، وقُسمت ولاية طرابلس إلي وحدتين إداريتين هما ولاية طرابلس ومُتصرفية بنغازي، والأخيرة تدار مباشرة من قِبل السلطان العثماني[28] ، ولكنها تخضع لوالي طرابلس في الشؤون العسكرية، فهي بذلك تدخل في نطاق حكم ولاية طرابلس تارة، وتصبح مستقلة تارة آخري، وقد شملت ولاية طرابلس أربع مُتصرفيات وهي متصرفية طرابلس ومركزها مدينة طرابلس، ومتصرفية الخمس ومركزها مدينة الخمس ، ومتصرفية الجبل الغربي ومركزها مدينة يفرن ، ومتصرفية فزان ومركزها مدينة مرزق[29].

وقد شملت هذه المُتصرفيات العديد من الأقضية ،فمتصرفية طرابلس تضم أقضية طرابلس الزاوية والعجيلات وزوارة وترهونة وبني وليد وغريان والعزيزية، أضافة إلى نواحي المنشية والجفارة وتاجوراء وجنزور والنواحي الأربعة والساحل، في حين شملت متصرفية الخمس أقضية لخمس وامسلاتة وزليطن ومصراتة وسرت، بالإضافة إلى ناحية تاورغاء، كما ضمت متصرفية الجبل الغربي أقضية فساطو ونالوت وغدامس، وناحية الحوض ومزده وككلة والزنتان[30] في حين تكونت متصرفية فزان من أقضية مرزق والشاطئ وسوكنة وغات، بالإضافة إلى نواحي سبها والجفرة الشرقية والوادي الشرقي والوادي الغربي ووادي عتبة ووادي زلة والقطرون وهون وغدوة وودان[31].

وبهذا التقسيم أستطاع العثمانيون أحتوى هذه المنطقة والحد من انتفاضات الأهالي ، أما عن الوضع السياسي الدولي فكان أصعب من ذلك بكثير، فولاية طرابلس بعد الأحداث الدولية بمنطقة الشمال الأفريقي في أوخر القرن التاسع عشر، وخاصة بعد سيطرة فرنسا على الجزائر سنة 1830م ، وفرضها الحماية على تونس في سنة 1881م، وخضوع مصر لإنجلترا في سنة 1881م، ومن بعدها السودان سنة 1899م، أصبحت معزولة عن الإمبراطورية العثمانية وممتلكاتها في المشرق العربي وشرق أوربا[32]، وبانعدام وجود الطرق البرية التي تربطها وتجعلها متواصلة، واقتصارها فقط على النقل البحري، الذي بات الوسيلة الوحيدة لاتصال الولاية بباقي أجزاء الإمبراطورية[33] ،جعلها مكاناً مناسباً للنفي بالنسبة للإدارة العثمانية .

ومما أكد ذلك وثيقة عثمانية تحوي رسالة من والي طرابلس إلي نظارتي الداخلية والضبطية الجليلتين ،وفيها ما يُفيد صلاحية أتخاذ قلعة طرابلس الغرب كمنفى، لأحاطتها بسور ، ولبعد مسافتها، ولعدم ارتباطها بغيرها من الأمكنة الأخرى[34] .

3 – الوضع العسكري:

شعر العثمانيون بالخطر على الولاية، لا نها المنطقة الوحيدة في الشمال الأفريقي التي لم تتعرض بعد للاحتلال، وكذلك بُعدها عن مركز الإمبراطورية ، ولوقوعها في مواجهة الدول المُتطلعة للتوسع الخارجي، فرأوا أنه من المُستحسن أتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها حتى لا تضيع هي الأخرى، فتم أرسال قوات عسكرية إضافية في عهد الوالي نامق باشا سنة 1880م، تُرابط على الحدود بين ولاية طرابلس وتونس، وكذلك عملت على تدريب الأهالي على استعمال الأسلحة في أواخر فترة ولاية أحمد راسم (1881-1898م) وقامت بتحصين الشواطئ بقوات دفاع بحرية، وأسست مراكز تدريب الأهالي في كل من غريان وترهونة والعجيلات والعلالقة وزوارة، ووضعت جداول لعدد من المُتدربين وأماكن تدريبهم ،كما صدر قانون التجنيد الإجباري في سنة 1895م، الذي كان يحوي نظاماً عاماً لدعوى كافة القادرين على حمل السلاح للتدريب ، بالإضافة إلي وضع نظام خاص لتدريب الفرسان، وطريقة استعمال الأسلحة، والتي كان من بينها البنادق الموزر، والكاباك وبودزة، وقامت ببعض التحصينات العسكرية، شملت أبراج الحميدية وطابية الفنار وسيدي المصري وزودها بعدد من المدفعية كان أهمها 48 مدفعاً صحراوياً وساحلياً[35].

المبحث الرابع

الإجراءات الإدارية والقانونية المُتخذة في عملية النفي إلي الولاية

أوضحت بعض المصادر الكيفية التي تتم بها عملية النفي على الصعيد الخارجي والمحلي، فالنفي الخارجي تبدأ إجراءاته بتقديم الأشخاص المشتبه بهم للمحاكمة، أمام الهيئة العدلية في الولاية التابعين لها ، وقيام الإدارة العدلية بالتحقيق التدقيق في كل الاتهامات المنسوبة لشخص أو مجموعة أشخاص ، أذا ثبت ارتكابه لتلك الجرائم أو الحركات المُناوئة ، يقوم مدعي العموم بالإدارة العدلية بتصديق وتنظيم وتقديم قرار الاستجواب وأوراقه وتفرعاته إلي حضرة رئاسة القلم الهمايونية الجليلة ، من ثم يصدر الأمر السامي بالنفي[36] .

أما على الصعيد المحلي، فأن قرار النفي يصدر من محكمة المتصرفية ثم يُبعث إلي مركز الولاية (طرابلس) للموافقة عليه، ونقله إلي القضاء أو الناحية التي تقرر النفي الهيا، بل بإمكانهم أيضاً نقلهم من منطقة إلي أخرى في حالة عدم توفر الإمكانيات اللازمة لحجزهم ومراقبتهم في المنطقة الأولى، والدليل على ذلك نقل بعض المنفيين من الذين تقرر نفيهم ببنغازي إلي طرابلس الغرب ، لان بنغازي حسب تقرير مُخابرات وزارة الضبطية الجليلة ، قرية مُحاطة بسور وسجنها ضيق ، لا يكفي لا ستعاب أعداد كبيرة من المنفيين ، وأن مُخصصاتها لا تكفي الحد الأدنى منهم[37] .

وبعد إصدار الحكم تبدأ إجراءات الترحيل إلي الولاية، ومن المُلاحظ أن السلطات العثمانية لم تُخصص سفينة خاصة لنقل مثل أولئك المنفيين، بل رُحلوا أما على متن سفينة متجهة بالصدفة إلى ميناء طرابلس، أو يتم تأجير أي سفينة لهذا الغرض ،في حين خصصت شاويشاً[38] ومجموعة من حرس الضبطية برفقتهم حتى وصولهم وتسليمهم إلي دائرة البوليس بالولاية ، مرفقين برسالة أو أشعار برقي يُكلف الوالي باتخاذ التدابير اللازمة، والتي من بينها تحديد الوجهة التي سيتم النفي الهيا، وتشديد الرقابة على بعضهم ، والحرص على منع مُخالطتهم لأي شخص من بني جنسهم بكل دقة وعناية[39] .

وفي الوقت الذي أودع بعضهم داخل السجن بقلعة الولاية ، سُمح للبعض الأخر بممارسة حياتهم العادية ، بشرط التردد على مركز الشرطة يومياً للتوقيع صباحاً ومساءً لإثبات وجودهم ، بل وسُمح لبعضهم بالعمل داخل الولاية أو المُتصرفية المُنفى إليها، وبعد مراقبة تصرفاتهم والتأكد من أخلاقهم ، وولائهم للدولة ، جرى تعيين بعضهم في وظائف ذات أهمية ، فقد أشارت أحدى الوثائق إلى توظيف أحد المنفيين بمرزق كمدير للتحريرات بالوكالة لمدة سنة ، بناء على مهارته وخبرته العلمية ، وبعد التأكد من أخلاقه الحسنة ، التمس له متصرف فزان عند نظارة الداخلية البقاء والاستمرار في وظيفته[40] .

وقد شكل تزايد عدد المنفيين عبئاً على خزينة الدولة ، مما اضطر الإدارة إلى توفير العمل للمؤهلين منهم في مُعسكرات طرابلس، وفي الدواخل والموانئ، وفي مجال الضبطية والفرسان، أما غير المؤهلين وكل من لم يتم تشغيلهم ،فكان يُدفع إليهم إعانة تُقدر بنصف قرش يومياً، وهي قيمة لا تكفي لسد أحتياجاتهم ، مما حمل البعض منهم على تقديم مذكرة احتجاج على هذا المبلغ ، وطلب تخصيص معاش لهم بمقدار ما يكفي لسد حاجتهم كاملة[41].

المبحث الخامس

الآثار المترتبة عن عمليات النفي العثماني إلي ولاية طرابلس الغرب

(1) المتاعب التي ألحقتها ظاهرة النفي بالإدارة العثمانية في الولاية:

واجهت الإدارة العثماني في الولاية مشاكل ومتاعب متعددة ومُعقدة أحياناً ؛ بسبب تزايد أعداد المنفيين وخاصة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، لان ازديادهم مع قلة الإمكانيات المُتاحة شكل عبئاً كبيراً على عاتق المسؤولين بالولاية، فالمنفيين كما ذكرنا سابقاً - يصلون بإشعار برقي أو برسالة مرفقة من السلطات العُليا دون أن يكون للإداريين بالولاية الوقت الكافي لتدبير الأمر وتهيئة المكان واتخاذ الاحتياطات، الأمر الذي أدى إلي ظهور مشكلة توفير العمل للمؤهلين منهم في بلد فقير وضعيف الإمكانيات، حيث فرص العمل النادرة، ومشكلة تدبير المبالغ المالية لاستقبالهم ولإعانتهم في البداية[42]، فضلاً عن المُشكلة الأساسية المُتمثلة في توفير قوة أمنية لاستتباب الأمن وأحكام السيطرة عليهم ، وخاصة أن بعضهم قد تم تحديد أقامته ، وتقييد حريته ، بل مُنع بعضهم من الاختلاط مع أبناء جنسهم ، لذلك لم يكن من الشيء اليسير تأمين قوة أمنية لتطبيق ذلك[43] ، لان المسؤولية التي وضعت على عاتق تلك القوة أكبر من الإمكانيات المتوفرة لها ، لذلك اشتكت السلطات في الولاية من مجموعة المنفيين الدروز وعددهم ثمانون شخصاً بأنهم يتكلمون اللغة العربية واذا استتروا بالأحرمة[44] لا يمكن تمييزهم عن أهل البلاد ، لهذا لا يمكن المُحافظة عليهم إذ كانوا موقوفين داخل السجن[45] ، فقوة البوليس قليليه العدد ، والإمكانيات والمرتبات ضعيفة ، والميزانية محدودة وناقصة ، بل أن أفراد البوليس الذين انتهت خدماتهم لا يتوفر من يحل مكانهم[46] ، والي جانب ذلك أفادت أحدى الوثائق بأن مدينة طرابلس الغرب لم تعد مُلائمة للنفي بسبب أنتشار المباني خارج أسوارها ، وتلاصقها مع بعضها البعض ، بالإضافة إلي تهدم جدران السور القديم ، بل أن أبوابها لم تعد لها فائدة، هذا عدا تردد العديد من البواخر التجارية على مينائها والتي أصبحت تأتي مرتين أو ثلاثة في الأسبوع، مما سهل على المنفيين من العسكريين والمدنيين أمكانية المُخابرة سواء مع المُشاغبين الموجودين في استانبول أو في أوربا، بالإضافة إلي قرب تونس والجزائر غرباً ، لذا أصبحت أمكانية الفرار تتوفر براً وبحراً ، مما جعل الحفاظ على المنفيين صعباً ، وصار من غير الممكن أرسال أشخاص أخرين[47] .

(2) مُعاناة المنفيين:

عانى المنفيين الكثير من الألآم الجسدية والنفسية بسبب التشتت العائلي والتشرد والفقر مع متاعب الغربة، خاصة أولئك الذين حُكم عليهم بالنفي المؤبد مع الأعمال الشاقة في فزان[48].

فقد اضطرتهم ظروف المعيشة إلي الفرار والخروج للتسول من العربان وقت حصاد الزرع، لان الأربعين بارة المُخصصة لهم من قِبل الإدارة لم تكن تكفي حاجتهم، وهذا ما دفع مجموعة من أكراد الهماوند المنفيين إلي طرابلس سنة 1893م إلي الهروب بعائلاتهم متوجهين إلي ترهونة، وعندما تم الاستخبار عنهم من طرف الحكومة بقيادة أحد الضباط مع عدد من المشايخ القولوغلية، وذلك للقبض عليهم وإحضارهم حدث خلال ذلك عملية مُطاردة ، وتبادل أطلاق الرصاص حيث قُتل أحد الأكراد الفارين وهو المدعو (حسن بك) وجُرح أحد العساكر، وبعد قتل الأول فر رفاقه باتجاه الجفارة تاركين نسائهم وأطفالهم، وفي منطقة سيدي بنور بوادي الرمل سلموا أنفسهم للعساكر بعد أن طلبوا الأمان، وعند إعادتهم إلي مركز الولاية تمت محاكمتهم واستجوابهم عن سبب فرارهم وحصولهم على البنادق والخيل والابل التي كانوا يركبونها، فأجمعوا على أن سبب هروبهم تجاه ترهونة كان الجوع والحاجة التي اضطرتهم لذلك، أما عن مصدر ملكيتهم للبنادق والخيل والأبل، فقد حصلوا عليها عن طريق السطو على

العربان وسرقة البنادق والخيل منهم، وبذلك استطاعوا تجهيز أنفسهم للهرب ، ولم يضعوا في اعتبارهم طبيعة الأرض الصحراوية، وما سيتعرض له أطفالهم ونسائهم من متاعب ، حيث توفي طفلين أثناء عملية الهرب، وأسقطت أثنين من النساء حمليهما[49] .

وتجسدت مُعاناة المنفيين الحقيقية في الحالة التي وصل الهيا المنفيون من أهالي الشام وعددهم أربعة عشر شخصاً المقيمون في فزان، فقد بعثوا بعريضة إلي مُتصرف فزان أخبروه فيها عن أوضاعهم كونهم عُراة لا يملكون الألبسة، وبأنهم يُعانون من الجوع وقلة المؤونة ، كما أفادوا بأنهم لم يعتادوا الجو الحار ومعيشة الصحراء، أضافة إلي أنتشار الأمراض والأوبئة التي كادت تفتك بأغلبيتهم، كما قدموا أيضاً مذكرة إلي نظارة الداخلية لاستانبول سرحوا فيها سوء حالتهم النفسية التي ترتبت على تركهم لعائلاتهم وأبنائهم يُعانون الفقر والحاجة ولا أحد يعولهم ، طالبين من النظارة العطف والرحمة وتقديم العون لعائلاتهم بمنحهم مبلغاً يُغنيهم عن ذل السؤال[50] .

وقد عبر عبدالقادر جامي بك[51] عن تلك المُعاناة بقوله : ((أن اصفرار وجوه الغُرباء القاطنين في مرزق من الجنس الأبيض مُخيف ومرعب ، خصوصاً الاصفرار بما لا يسد الرمق فيؤثر منظرهم الحزين على كل من له شعور أنساني))[52] ويبدو من خلال النص سوء الحالة التي كانوا عليها ، فقد وصف جامي بك وجوههم الشاحبة ، وأجسامهم المُنهكة ، فأرسل مذكرات الاستعطاف إلي والي طرابلس للنظر في أوضاعهم ، وذكر فيها محاسن وأخلاق بعضهم بأنهم محافظون على صلاتهم، و مُلازمون للذكر والدُعاء لحضرة السلطان بالنصر والتأييد، وشرح ما يُعانونه من الحر الشديد وصعوبة الحياة، وأسترحمه أن يعمل على تحويل منفاهم من فزان إلي طرابلس[53].

وأبرز مثال على ما عاناه المنفيون في ولاية طرابلس الغرب قصة حياة شخص يُدعى (محمد أسعد) المنفي إلي فزان ، والتي كتبها في تقرير مُفصل عن حياته العملية ، وسبب نفيه في أوائل سنة 1898م ، وفيه ما يُفيد بأنه كان قد عمل في جريدة الاستقبال ثم قائمقام في بلاد الشام بعد أن نفي الهيا ، وأستقال منها وعمل مُديراً للشرطة، ثم مُديراً لدائرة احتكار التبغ بسورية ، وأنه كسب الكثير من الأعداء بسبب مُحاولته الحفاظ على القانون و أداء واجبه نحوا الدولة ، فدبروا له مكيدة والصقوا به تهمة تشكيل فرع لجمعية الاتحاد و الترقي في الشام ونجحوا في مكيدتهم عندما صدر المرسوم السلطاني من قِبل الإدارة السنية التي قضت بنفيه إلي فزان ، ولم يتوقف أعدائه عن الكيد له ، ولم يُطفئ حقدهم ما لحق به من أذى ، فتهموه مرة أخرى وهو في منفاه بمحاولة الهرب، وأكد أنها تهمة غير منطقية؛ لان التفكير في الهرب في سن كسنه ومن بلاد صحراوية يُعتبر في حد ذاته ضرباً من الجنون؛ لان الخروج لا يمكن أن يكون إلا ضمن قافلة بسبب وجود الصحراء من الشرق إلي الغرب، فكيف يحاول الهرب وهو رجل عاجز ومريض ، وأفاد أن مُحاولة الهرب إلي احدى الدول الأوربية قد أُتيحت له عندما كان شاباً يعمل في بلاد الشام ، وكان الهرب في ذلك الوقت غاية في السهولة ، ولكنه لم يرض لنفسه ذلك ، وأضاف بأنه الآن طريح الفراش بسبب الأمراض، وأن زوجته تكبدت المصاعب من أجل القدوم إلى طرابلس، وبعثت له بعدة رسائل لم يصل إليه إلا القليل منها ، لهذا طلب محمد أسعد العفو من السلطان لنقله إلي احدى المدن ، وتمكينه من العيش فيها مع عائلته وإعطائه فرصة لعلاج نفسه[54] .

وفي مقال مُطول للصحفي عبدالله القويري نشره في جريدة الحقيقة الصادرة بطرابلس في 2 ديسمبر 1964م ، تحت عنوان (عظام في بئر) تُبين بكل استفاضة مُعاناة المنفيين بالولاية ، حيث جاء في نصه ((خلال جولة مع صاحب لي في السراي الحمراء حكى لي بأنه أثناء مُحاولات البحث والتنقيب في كهوف هذه السراي وجدوا بئراً عميقاً في مكان منزو ، أخرجوا منه ما يزيد عن عشرين شوالاً من العظام الأدمية)) ، وشرح في نهاية المقال أسباب وجود هذه الجماجم في البئر ، ونسبها إلي فعل بعض الولاة العثمانيين الذين كانت تحملهم غطرستهم على

قتل كل من يُخالف رأيهم أو وقف دون إرادتهم[55] ، ويُحتمل أن تعود تلك الرُفات أو بعضها إلي منفيين قد قضوا نحبهم في سجن القلعة ، وأصدق دليل على ذلك العبارة التي أوردها عبدالقادر جامي على أثر العفو العام عن المنفيين الذي صدر بعد إعادة العمل بالدستور العثماني في سنة 1908م، والتي مفادها أن البقية الباقية من المنفيين بعد عودتهم إلي ولاياتهم تركوا ورائهم رُفات رفاقهم، وأشباح مئات المنفيين[56].

(3) الأثار الإيجابية والسلبية على مجتمع الولاية:

أظهرت متاعب الإداريين ومعاناة المنفيين بما لا يدعى مجالاً للشك أثاراً سلبية على مجتمع الولاية وأخرى إيجابية ، فمن الناحية السياسية أثر العديد من المنفيين في مجتمع الولاية من أمثال (كمال بك) الذي تم نفيه إلي ولاية طرابلس وبالتحديد في مُتصرفية الجبل الغربي ، حيث أشتغل سابقاً مديراً للمطبوعات في ولايته (سوريا) وعند وصوله إلي الولاية تستر وراء وظيفته ، وأعي صورة غير صحيحة عن عهد السلطان عبدالحميد الثاني، فساهم في تظليل أفكار الأهالي، وكذلك فعل (محمد نادر أفندي) المنفي إلى فزان، وهو مُدير معارف حلب سابقاً، فقد كان ينتمي إلي جمعية سرية وعمل مع الاستخبارات ضد النظام الدستوري الجديد لكسب الأنصار من أجل إعادة سلطات السلطان عبدالحميد الثاني[57] .

وعندما نجحت الحكومة العثمانية في اكتشاف مُؤامرة ثورية في استانبول ، قامت بنفي أعضائها وأتباعهم البالغ عددهم ثمانية وسبعين شاباً ، أكثرهم طلاب المعاهد المهنية ، والضباط المشكوك في ولائهم ، والموظفين الغير موثوق بهم إلي ولاية طرابلس ، فكان لابد لأولئك أن يُؤثروا بشكل فعال على الأهالي ، وتولوا مهمة نشر أفكار وأهداف تلك الجمعية والدعوة الهيا داخل الولاية ، وأنضم الهيا المُثقفون الطرابلسيون وشاركوا بالدرجة الأولى في نشاطها ، حيث ظهرت أوائل خلايا الجمعية في طرابلس والخمس وجادو وغيرها من المراكز المأهولة بالسكان في الولاية في نهاية القرن التاسع عشر[58] .

وتنامت بالتدريج فكرة تنظيم جمعية سرية، هدفها نشر الوعي القومي حول خطر الاستعمار الأوربي، تزعمها كل من (إبراهيم سراج الدين) و(أحمد النائب الأنصاري) و(حمزة ظافر المدني) من الذين كانوا تحت التأثير الشديد لرواد النهضة العربية من أمثال رفاعة رافع الطهطاوي 1801-1873م، ومحمد عبده، وغيرهم كُثر، مما يدل على تشابه طموحات أهالي الولايات العربية وتلاحمها في تلك الفترة ، بغض النظر عن المناطق التي قطنوا فيها ، سواء في سورية أو مصر أو في طرابلس وبرقة ، وذلك دليل على تأثير الشخصيات المُثقفة من المنفيين على المُثقفين في الولاية[59] .

والجدير بالذكر أن الولاية كانت تزخر بالعديد من المُثقفين المُتخرجين من مدارسها الابتدائية والرشيدية والثانوية، وباقي المؤسسات التعليمية الأخرى ممن أُتيحت لهم فرصة مواصلة تحصيلهم العلمي في جامعي الأزهر بمصر والزيتونة بتونس، علاوة على استفادتهم من أساتذة طرابلس وبقية المدن الأخرى[60] لذا أخذ هؤلاء المُثقفون من أهالي طرابلس، يُشاركون في مطبوعات الشُبان العثمانيين الصادرة في استانبول ودمشق والقاهرة وعبروا فيها عن أراءهم، وفي يوليو من سنة 1897م قاموا بإصدار جريدة في طرابلس ، وهي صحيفة أسبوعية عربية خاصة أسموها (جريدة الترقي) ترأسها الشيخ محمد البوصيري[61]، والتف حولها بعض الشُبان المُثقفين ، إلا أن السلطات العثمانية في زمن حكم السلطان عبدالحميد الثاني ، تمكنت من إغلاقها ومعاقبة المُشاركين فيها، ولم تعد للظهور إلا بعد الانقلاب الدستوري في سنة 1908م الذي وفر لهم الحرية الصحفية، حيث أدت صحيفة الترقي دوراً هاماً في الحياة السياسية والاجتماعية بِولاية طرابلس الغرب، وكانت موضوعاتها تنتقد الأوضاع السياسية والحالة الاجتماعية، ونادت بالتمسك بالدستور والديمقراطية والتقدم، وطالبت بالإصلاح في شتى المرافق[62]، ومن تلك المواضيع مقالة لمحمد البوصيري حث فيها على ضرورة تعلم الأهالي

للقراءة والكتابة حتى يتسنى لهم فهم الحكم الدستوري ، ورفضهم للظلم والاستبداد الذي أعتادوه من الحكومات السابقة جاء فيه ((أن عامل الظلم والاستبداد الذي أعتاده الناس من هيئة حكومتهم ليس ذلك ناشئاً عن عدم استعدادهم لقبول الحكم الدستوري أو لكون دين الإسلام مما يتصادم مع أمور المشورة ، وإنما منشأ ذلك عدم تعود أهالينا على المُشاركة في الحكم وتدبير أمورهم ، وبالتالي لقلة العارفين منهم بالقراءة والكتابة))[63] .

وفي إطار الدعوات الرامية لانفتاح الراي العام في الولاية على الأجواء الديمقراطية ، بعث مُثقف يُدعى محمد السنوسي بن صالح الشريف برسالة إلي صحيفة الترقي حث فيها أهالي الولاية على التمسك بالحرية وإشاعة مفاهيمها التي نص عليها الدستور الذي يضمن المُساواة بين الجميع ، بغض النظر عن الدين والثقافة والمذهب[64] فهو بذلك دعا إلي إثارة الراي العام وتنبيه الأهالي إلي أن زمن الاستبداد قد مضى، وأنه يتوجب عليهم المُحافظة على الدستور ، عن طريق الدعوة للإصلاح في الولاية سياسياً واقتصاديا واجتماعيا .

وبالتمعن في كل تلك المقالات يتضح ميول كُتابها إلي أفكار وبرنامج جمعية الاتحاد والترقي، وتأييدهم المباشر لعودة الدستور العثماني، والمُطالبة بالإصلاح مما يدل على تأثير المنفيين من مؤيدي أعضاء الجمعية ومُناصري عودة الدستور ممن تم نفيهم إلي الولاية بأعداد كبيرة على الثقافة السياسية للأهالي[65] .

أما من الناحية الاقتصادية ، فقد قامت الإدارة العثمانية في الولاية باستغلال طاقات العديد من المنفيين من غير المؤهلين باستخدامهم في الحراثة والزراعة، أمثال المنفي (محمد الملاطي) وزميله (نيقولا الكرواتي) اللذان تم أرسالهما مع عائلاتهما إلى فزان في سنة 1845م للعمل في الزراعة، كما أُرسلت في سنة 1889م مجموعة من الأكراد الهماوند وعددهم واحد وخمسون شخصاً إلي قضاء سرت وإعطائهم البذور مجاناً لإضفاء نوع من الاستقرار عليهم ، وتوفير معيشة كريمة لهم[66] .

أما فيما يخص المنفيين المؤهلين فقد تم توظيفهم وتعيينهم وفقاً لمؤهلاتهم ، ومن أمثلة ذلك تعيين المنفي إلي فزان المدعو حلمي بك مديراً للتحريرات باللواء لمدة عام ، بعد أن تبينت كفاءته العالية وخبرته العلمية في تلك الوظيفة ثم تثبيته بها لمدة أطول ، وكذلك الحال بالنسبة لـ (جاكر لريدر) الذي تم تعيينه كمساعد للمدعي العمومي بمحكمة البداية في ولاية طرابلس الغرب لأكثر ن أحدى عشرة سنة ، وبراتب الفي قرش شهرياً مع مبلغ مُجزي مُخصص له من نظارة الداخلية ، إلي جانب تعين ثلاثة أشخاص أخرين وهم فريد أفندي ، ويوسف أفندي ، والمُهندس فضلي أفندي ، كموظفي مكاتب بوزارة الضبطية بالولاية[67] .

كما وجد تقرير مكون من خمسة خانات حملا أسماء عدد أثنين وثلاثين منفياً وتاريخ نفيهم وسببه والوظيفة التي استخدموا فيها ومكانها، ومن هذه الوظائف على سبيل المثال لا الحصر، وظيفة ضابط المكتبة في محكمة الاستيبان ، وأخر في رئاسة مديرية التلغراف ، ومدير المالية بغريان، وكاتب التحريرات في النواحي الأربع، وموظفين في المُخابرات التلغرافية، وكاتب ضبط بمحكمة البداية ، ورئيس الكُتاب في محكمة البداية ، وكاتب الأوقاف الثاني، وكاتب بمكتب الفنون والصنائع، ومُعاون مهندس البلدية ، وكاتب الجوازات بنظارة النفوس، وموظف المخازن بمكتب الصنائع ، وصيدلي البلدية ، وموظف التبغ بالزاوية ، وكاتب بمستشفى البلدية ، بالإضافة إلي أستغال بعضهم في تصليح الساعات[68] .

وبالنظر إلي أسمائهم مثل محمد أفندي، وجواد الكريتلي، ونوري الأستاني، وعثمان الكوتاهلي، وعصمت الساقزلي، وكاظم الاستاني، وعثمان الطرابزوني[69] ، نجد أن معظم أولئك الموظفين من أصل عثماني ، والوظائف التي شغلوها فهي من أهم الوظائف الإدارية بالولاية ، والتي لابد أن يتردد عليها أي شخص من أهالي الولاية من الذين يجهلون التخاطب باللغة العثمانية ، ومن هنا تبرز أثار وسلبيات تقلد مثل هؤلاء الموظفين لتلك الوظائف ، ففضلاً عن

حرمان أهالي الولاية منها وهم بحاجتها والأحق بها من غيرهم ، كونهم المُطلعين على أساليب حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم ، ومعرفة أحوالهم الشخصية والاجتماعية ، فالمنفيون رغم كفاءاتهم يجهلون الاطلاع على العلاقات والسياسات المحلية ، ويجهلون التقاليد المُراعاة ، طريقة إدارة الولاية ، كما أنهم لم يسهموا حتى بنسب بسيطة في زيادة اقتصاديات الولاية بالقدر الذي ساهم في أنقاصها ، وذلك لان مرتباتهم عائدة إليهم وحرم منها أهالي الولاية ، والولاية نفسها ، بل أنهم بحكم مركزهم ساهم بعضهم في رفض طلبات أهالي الولاية التي تقدموا بها من أجل تعيينهم ، بحجة عدم اطلاعهم التام على اللغة التركية وهو أمر مؤسف ، ولذلك شغل معظم المنفيين الكثير من الوظائف الهامة بالولاية ، لإجادتهم اللغة التركية[70] .

أما أثارهم من الناحية الاجتماعية ، فأنه من البديهي أن يترك المنفيون أثراً كبيراً على البنية الاجتماعية، وعلى نمط الحياة بصورة عامة ، فبالرغم من عدم توفر الوثائق التي تخدم هذه الناحية بشكل تفصيلي، فأن ما تم الحصول عليه من معلومات حولهم من شأنه أن يستشف بعض الأثر الاجتماعي على الطرفين، فحديث جامي المطول في كتابه (من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى) ومشُاهداته حول مُتصرفية فزان واختلاطه باهلها ، يُمثل أصدق دليل على روح التعايش الاجتماعي بين أهالي الولاية وبين بعض المنفيين ، حين وصف تفاصيل معيشته معهم وأشار إلي استدعائه لتناول الغداء في أحد بيوت ورشفانة في يوم شديد الحرارة في شهر يوليو، وذكر تناوله البازين في أوانٍ خشبية وشربه للبن الحامض بعده ، كما وصف أباريق الشاي وطريقة تقديمه[71] .

وليس هذا فحسب بل أشار الرحالة الفرنسي ماتزويل (Maithisieulx) الذي زار الولاية في سنة 1901م عن ظاهرة الزواج بين الموظفين العثمانيين الذين تركوا زوجاتهم بالولايات التي أحضروا منها ثم تزوجوا النساء من أهالي الولاية[72]، ولعل أولئك الموظفين من الذين أرسلوا كمنفيين بدون عائلاتهم ، فأثروا بذلك على البنية الاجتماعية من وراء زواجهم الذي من شأنه خلق شريحة اجتماعية جديدة في الولاية بعد أنجابهم للأولاد .

في حين أشارت مابل لومس تود (Mebel Loomis Todd) إلى تأثير المنفيين في مجتمع المدينة بنقلهم لجو استانبول ، ومن أولئك شخص يدعى أدهم بك ، وصفت بيته بالفوضوية يعج بالتحف والصور والآلات الموسيقية والبنادق والمسدسات والآت التصوير ، وأضافه إلي سيارة معطلة ، كما أشارت أيضاً إلى شاب آخر من المنفيين معه أمه وأخته كانوا من الأثرياء على ما يبدو حيث تميزوا بالأناقة ورغد العيش ، وما إلى ذلك من طابع استانبول ، مما لم يستطع النفي إخفائه[73] .

أما أثارهم من الناحي الثقافية، فكانت إيجابية بالدرجة الأولى، حيث ذكر أحمد النائب الأنصاري في كتابه (نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان) عن احتضان طرابلس وفزان، لنخبة من المثقفين الذين رمتهم الظروف الاستبدادية خارج بلدانهم[74]، فتركوا آثارهم الثقافية بكل أمانة، فالنفي والأبعاد سواء كان داخلياً أو خارجياً يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على الحياة الثقافية في جميع مناطق ولاية طرابلس الغرب، فالمنفيين إلى الولاية جلبوا معهم أفكاراً وعادات لم تكن موجودة من قبل، وبالمُقابل فان المُبعدين منها كثيراً ما يرجعون إليها بعد مدة قد تطول أو تقصر، وقد تشبعوا بعادات وثقافات من كان يُحيط بهم في المنفى، سواء من المنفيين الأخرين أو من أهل تلك البلاد التي عاشوا فيها[75]، وقد أتضح ذلك بشكل واضح في كتاب عبدالقادر جامي الذي حمل عنوان (من طرابلس الغرب إلي الصحراء الكبرى) والذي كتبه خلال تقلده لوظائف متعددة في ولاية طرابلس الغرب لمدة أربعة عشر سنة، وقد كان هدفه من ذلك حسب تصريحه اطلاع الأهالي وخاصة من فئة الشباب المتحمس والمتحفز على مشاهداته حول الأماكن التي مر بها، وكذلك لفت النظر إلي تلك الولاية المهملة والمحرومة من مساعدة الوطن الأم (الدولة العثمانية) حسب قوله ، فكتب عن أقاليم الصحراء وطبيعتها ومُناخها وأوديتها

وجبالها والنبتات والحيوانات الموجودة بها، وعن المواقع الإثارية وبصمات الحضارة القديمة ، والحالة الاجتماعية من عادات وتقاليد وأعراس وأغاني ورقص، وعن الأسواق والقوافل التجارية والأنساب والقبائل والبدو والطوارق، وأهل الواحات والمدن والسواحل، وكل ما يتعلق بظروف فزان التي تعج آنذاك بالمنفيين والمُبعدين حتى ضاقت فزان بهم[76] .

فأعطى بذلك لوناً للحياة الاجتماعية وأساليب الحضارة الصحراوية، وتحدث عن الطوارق ولغتهم وكتابتهم، كما ترك وصفاً لمدينة طرابلس التي زارها في رحلة قام بها في سنة 1906م، فأشار إلي أسواقها وأهلها ومعالم الحياة فيها ، فلولا كتابه لضاعت تلك الصور التي رسمها بقلمه، ولولا آلة التصوير الخاصة به، لضاعت اللقطات المُفصلة عن حياة الشعب الذي تألم أشد الألم لتلك الحالة التي وصلت الهيا الولاية من جراء إهمال الإدارة العثمانية لها.

ـ الخاتمة:

وأخيراً خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

1- أن النفي العثماني أُستخدم كعملية تأديبية غرضها الأساسي إصلاح النفس، أذ طبقت على المُشاغبين والمنحرفين عن النظام والقانون والمناوئين للسلطة بوجه عام في محاولة من السلطات العثمانية لإعطاء أولئك فرصة للمراجعة والاستقامة، والواقع ليس كل الأحوال، فالسلطة العثمانية في عهدها الأخير لا تُرسل إلي طرابلس إلا الخطيرين على الأمن من الذين خشيت وجودهم وقربهم من العاصمة استانبول، حتى تأمن شرهم وسطوتهم .

2- ارتبطت معظم عمليات النفي إلى الولاية ارتباطا وثيقاً بالأحداث السياسية والفتن الطائفية، وحركات الانفصال القومية التي شهدتها الولايات العثمانية سواء العربية أو ولايات أسيا الصغرى ودول البلقان، وحتى ولاية طرابلس الغرب نفسها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لذلك نجد أن عقوبة النفي كادت تقتصر على الجانب السياسي، وارتبطت في البداية بحكم السلطان عبدالحميد الثاني كإحدى وسائل التأديب والقمع التي ازدادت عنفاً بعد الانقلاب الدستوري .

3- شكلت ظاهرة النفي عبئاً ثقيلاً على الإداريين بالولاية، والذين وقع على عاتقهم مسؤولية تطبيقها بإمكانيات محدودة، مما خلق نوع من التناقض في أنفسهم، فهم من ناحية تعاطفوا معهم وأرسلوا المُذكرة تلو الأخرى لطلب العفو والرحمة عنهم، ومن ناحية أخرى دخلوا معهم في مواجهة مسلحة أثناء مطاردة الهاربين منهم .

4- تعرض المنفيين إلى معاناة قاسية نفسية وجسدية في أرض المنفى، فهم ضحايا الحكم العثماني الذين دفعوا الثمن غالياً، من حيث التشرد والتشتت العائلي ، وظروف مادية حرجة، وأحوال نفسية مؤلمة، وعزلة قاتلة في جو لم يعتادوا عليه، فضلاً عن متاعب الغربة والقلق على عائلاتهم.

هوامش البحث:

1 – عبدالعزيز طريح شرف ، [1996م] ، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ، ص4 .

2 – الهادئ أبولقمة، سعد خليل القزيري ، [1995م] ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلام، طرابلس ، ص ص16-17 .

3 – أحمد صدقى الدجاني، [1971م] ،ليبيا قُبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في أواخرا العهد العثماني الثاني (1882-1911م)، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ص19 .

4 – عبدالعزيز طريح شرف ، مرجع سابق، ص4 .

5 – أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق ، ص19 .

6 – رجب نصير الأبيض ، [1998م] ، مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر (دراسة في التاريخ السياسي والاقتصادي)، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، ص11 .

7 – أحمد صدقي الدجاني ، مرجع سابق ، ص28 .

8 – الانكشارية : هي الجيش النظامي الدائم الذي تشكل في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، وهي كلمة مأخوذة من لفظ (يني جري) بمعنى الفوج الجديد، أنظر حسين مجيب المصري ، [1987م] ، معجم الدولة العثمانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ، ص.243

9 – أحمد صدقي الدجاني ، مرجع سابق ، ص28 .

10 – تيسير بن موسى، [1988م]، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، ص17.

11 – نفس المرجع ، ص18 .

12 – أحمد صدقي الدجاني ، مرجع سابق ، ص ص12-29 .

13 – عمر عبدالعزيز عمر، [2000م] ،تاريخ المشرق العربي (1516-1922م)، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ص424 .

14 – سورة المائدة الآية 33.

15 – محمد مرتضى الزبيدي، [1966م] ، تاج العروس، دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي ، ج10 ، ص374 .

16 – إبراهيم مصطفى وآخرون ، [د.ت] ، المعجم الوسيط ، المكتبة العلمية ، طهران ، ج2، ص951 .

17 – نفس المرجع ،ج2 ، ص952 .

18 – محمود حسين الآمين ، [1980م] ، الكنعانيون الغربيون ، محاضرات الموسم الثقافي الأول 1979-1980م ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ص29 .

19 – محمد أمحمد الطوير ، [1988م] ، مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب 1835-1858م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، ص82 .

20 – محمد كمال الدسوقي ، [1976م] ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص194 .

21 – فاروق عثمان أباظة [1979م] الحكم العثماني في اليمن 1872-1918م، دار العودة ، بيروت، ص152 .

22 – عبدالسلام أدهم ، [1974م] ، وثائق تاريخ ليبيا الحديث (1881-1911م) ، منشورات الجامعة الليبية ، بنغازي ، الوثيقة رقم 18 ، رسالة من والي طرابلس إلي قائمقام مرزق ، بتاريخ 1316هـ/1898م ، ص95 .

23 – نفس المصدر ، الوثيقة رقم 26 ، رسالة من والي أزمير إلي والي طرابلس ، بتاريخ 1319هـ/1901م ، ص.186

24 – عبدالقادر جامي ، [1974م] ، من طرابلس الغرب إلي الصحراء الكبرى ، ترجمة . محمد الأسطى ، ط1 ، دار المصراتي ، طرابلس ، ص128 .

25 – نجم الدين غالب الكيب ، [1978م] ، مدينة طرابلس عبر التاريخ ، ط2 ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، ص24 .

26 – ن.إ . بروشين ، [1991م] ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث (منتصف القرن السادس عشر ومطلع القرن العشرين) ، ترجمة . عماد حاتم ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ص333 .

27 – نفس المرجع ، ص42 .

28 – فرانشيسكو كورو ، [1971م] ، ليبيا أثناء العهد العثماني ، ترجمة . خليفة محمد التليسي ، دار الفرجاني للنشر والتوزيع ، طرابلس ، ص ص31-32 .

29 – أنتوني جوزيف كاكيا ، [1946م] ، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911م ، ترجمة . يوسف حسن العسلي ، سوريا ، ص68 .

30 – ن .إ . بروشين ، مرجع سابق ، ص333 .

31 – Abdallah Ibrahim, (1989), Government and society in tripliania and Cyrenaica (Libya) 1835-1911 the ottoman Impact, markaz Jihad AL-Libyan studies centre, Tripoli, p327.

32 – محمد كمال الدسوقي ، مرجع سابق ، ص325 .

33 – أحمد صدقي الدجاني ، مرجع سابق ، ص2 .

34 – عبدالسلام ادهم ، وثائق تاريخ ليبيا الحديث (1881-1911م) مصدر سابق ، وثيقة رقم 111 ، ص187 .

35 – مصطفى حامد أرحومة ، [1988م] ، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالي ، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، طرابلس ، ص ص45-46 .

36 – محمد الأسطى ، [1995م] ، الوثائق العثمانية ، المجموعة الأولى ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، وثيقة 43 ، رسالة إلي رئاسة القلم الهمايونية الجليلة ، بتاريخ 4 ديسمبر سنة 1897م ، ص ص86-87 .

37 – عبدالسلام ادهم ، مصدر سابق ، وثيقة رقم 123 ، مذكرة مرسلة من مُخابرات وزارة الضبطية الجليلة إلي مُتصرفية بنغازي ، بتاريخ 8 رمضان 1300هـ الموافق 28 يونيو 1882م ، ص192 .

38 – الشاويش: رتبة عسكرية أقل من ملازم ثانِ ، للمزيد أنظر حسين مُجيب المصري ، معجم الدولة العثمانية، مرجع سابق ، ص64 .

39 – عمر عبدالعزيز عمر ، مرجع سابق ، ص210 .

40 – محمد الأسطى ، مصدر سابق ، وثيقة رقم 56 ، مذكرة من مديرية الشرطة باستانبول إلي ولاية طرابلس الغرب الجليلة ، بتاريخ 9 يوليو 1911م ، ص189 .

41 –عبدالسلام أدهم ، مصدر سابق ، وثيقة 163 ، رسالة من متصرف فزان إلي نظارة الداخلية باستانبول ، بتاريخ 5 مارس 1905م ، ص198 .

42 – محمد الكوني بالحاج ، [2007م] ، التحديث العثماني في ولاية طرابلس الغرب (1864-1911م) ، منشورات جامعة السابع من أبريل ، الزاوية ، ص ص86-87 .

43 – عقيل محمد البربار ، [1996م] ، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ، دار إلفا ، مالطا ، ص ص67-68 .

44 – الأحرمة : أغطية رأس نسائية ، أنظر حسن الفقيه حسن ، [2001م] ، اليوميات الليبية (958-1248هـ / 1551-1832م) ، ط1 ، تحقيق . محمد الأسطى ، عمار جحيدر ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ج1 ، ص187 .

45 – أحمد صدقى الدجاني ، مرجع سابق ، ص230 .

46 – محمد الكوني بالحاج ، مرجع سابق ، ص92 .

47 – عبدالسلام أدهم ، مصدر سابق ، وثيقة 55 ، رسالة من والي طرابلس الغرب إلي نظارتي الداخلية والضبطية الجليلتين في استانبول ، بتاريخ 1304هـ / 1886م ، ص105 .

48 – محمد الكوني بالحاج، مرجع سابق، ص97.

49 – محمد الأسطى ، مصدر سابق ، وثيقة 21 ، رسالة من والي طرابلس إلي متصرف فزان ، بتاريخ 1306هـ/1889م ، ص48 .

50 – نفس المصدر ، وثيقة 12 ، عريضة مقدمة من بعض المنفيين إلي متصرف فزان ، بتاريخ 1288هـ/1871م ، ص33 .

51 – عبدالقادر جامي : هو أحد الضباط الأتراك ، ولد في استانبول عام 1879م ، وبعد تخرجه من الكلية العسكرية سنة 1896م التحق بإدارة العهد العثماني الثاني ، وتدرج في المناصب ، حيث عينة والي طرابلس رجب باشا في عام 1908م قائمقام لمنطقة غات ، وأنتخب في السنة نفسها نائباً عن متصرفية فزان في مجلس المبعوثان . أنظر عبدالقادر جامي ، من طرابلس الغرب إلي الصحراء الكبرى ، مصدر سابق ، ص7 .

52 – عبدالقادر جامي ، مصدر سابق ، ص114 .

53 – نفس المصدر ، ص116 .

54 – حسن قيالي ، [2003م] ،الحركة القومية العربية بعيون عثمانية (1895-1918م) ، ترجمة . فاضل جتكر ، دار قدمس للنشر والتوزيع ، دمشق ، ص ص181-187 .

55 – الطاهر أحمد الزاوي ، [1968م] ، معجم البلدان ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، طرابلس ، ص186 .

56 – عبدالقادر جامي ، مصدر سابق ، ص128 .

57 – محمد كمال الدسوقي ، مرجع سابق ، ص315 .

58 – حسن قيالي ، مرجع سابق ، ص ص83-86 .

59 – ن.إ .بروشين ، مرجع سابق ، ص ص355-359 .

60 – صحيفة الترقي ، العدد 74 ، بتاريخ 2شعبان 1326هـ/29أغسطس 1908م .

61 – محمد البوصيري : من مواليد غدامس ، وقد تعلم فيها تعليماً دينياً ، ثم أنتقل إلي طرابلس فكان كثير الحضور لحلقات الدراسة بمساجدها ، وهو أول من أسس صحيفة غير رسمية في البلاد سنة 1897م ، وبذلك يعتبر رائد الصحافة الشعبية في طرابلس الغرب ، أنظر علي مصطفى المصراتي ، [1960م] ، صحافة ليبيا في نصف قرن ، مطابع دار الكشاف ، بيروت ، ص.57

62 – على مصطفى المصراتي ، مرجع سابق ، ص ص58-61 .

63 – صحيفة الترقي ،العدد78، بتاريخ 30 شعبان 1326هـ/26 سبتمبر 1908م.

64 – صحيفة الترقي ، العدد 83 ، بتاريخ 20شوال1324هـ/14نوفمبر1908م .

65 – محمد الكوني بالحاج ، [2000م] ، التعليم في مدينة طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835-1911م وآثره على مجتمع الولاية ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ص 80 .

66 – صحيفة الترقي ، العدد85 ، بتاريخ 2شعبان 1327هـ/1909م .

67 – عبدالسلام أدهم ، مصدر سابق ، وثيقة رقم 19، مذكرة مرسلة من استانبول إلي ولاية طرابلس ، بتاريخ 1306هـ/1889م ، ص ص46-47 .

68 – نفس المصدر، وثيقة 26 ، تقرير بخصوص عدد من المنفيين إلي ولاية طرابلس الغرب، ص61-62 .

69 – الوثيقة نفسها .

70 – حسن قيالي ، مرجع سابق ، ص ص95-96 .

71 – عبدالقادر جامي ، مصدر سابق ، ص33 .

72 – خليفة محمد التليسي ، [1974م] ، حكاية مدينة (طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب) ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا-تونس ، ص214 .

73 – مابل لومس تود ، [1968م] ، أسرار طرابلس ، دار الفرجاني ، طرابلس ، ص ص166-169 .

74 – أحمد النائب الأنصاري ، [1963م] ، نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان ، تحقيق. على مصطفى المصراتي ، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت ، ص.135

75 – على محمد جهان، [2007م] ، الحياة الثقافية بمصراتة أثناء الحكم العثماني الثاني، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، ص67 .

76 – عبدالقادر جامي ، مصدر سابق ، ص9 .

ـ مصادر ومراجع البحث:

أ – المصادر:

أولاً القرآن الكريم، سورة المائدة.

ثانياً الوثائق المنشورة:

1 – عبدالسلام أدهم ، [1974م] ، وثائق تاريخ ليبيا الحديث(1881-1911م) ، منشورات الجامعة الليبية ، بنغازي .

2 – محمد الاسطى ، [1995م] ، الوثائق العثمانية ، المجموعة الأولى ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس .

ثالثاً الصحف:

ـ صحيفة الترقي:

العدد 74، 2 شعبان 1326هـ/29 أغسطس 1908م.

العدد 78، 30 شعبان 1326هـ/26 سبتمبر 1908م.

العدد 83، 20 شوال 1324هـ/14 نوفمبر 1908م.

العدد 85، 4 شعبان 1327هـ/3 سبتمبر 1909م.

رابعاً الكُتب:

1 – أحمد النائب الأنصاري ، [1963م] ، نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان ، تحقيق . على مصطفى المصراتي ،المكتب التجاري للطباعة والنشر ،بيروت .

2 – حسن الفقيه حسن [2001م] ، اليوميات الليبية (958-1248هـ/1551-1832م) تحقيق . محمد الأسطى ، عمار جحيدر، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس .

3 – عبدالقادر جامي ، [1974م] ، من طرابلس الغرب إلي الصحراء الكبرى ،ترجمة . محمد الأسطى ، دار المصراتي ،طرابلس .

4 – مابل لومس تود ، [1968م] ، أسرار طرابلس ، دار الفرجاني ، طرابلس .

ب – المراجع العربية والمُعربة:

أولاً الكُتب:

1 – أحمد صدقى الدجاني ، [1971م] ، ليبيا قُبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني 1882-1911م ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة .

2 – أنتوني جوزيف كاكيا ، [1946م] ، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911م ، ترجمة. يوسف حسن العسلي ، سوريا .

3 – تيسير بن موسى ،[1988م] ، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس .

4 – حسن قيالي ، [2003م] ، الحركة القومية العربية بعيون عثمانية 1895-1918م ، ترجمة . فاضل جتكر ، دار قدمس للنشر والتوزيع ، دمشق.

5 – خليفة محمد التليسي ، [1974م] ، حكاية مدينة (طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب) ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس .

6 – عبدالعزيز طريح شرف ، [1996م] ، جغرافية ليبيا ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية.

7 – عقيل محمد البربار ، [1996م] ، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ، دار إلقا ، مالطا .

8 – على مصطفى المصراتي [1996م] صحافة ليبيا في نصف قرن ، مطابع دار الكشاف ، بيروت .

9 – على محمد جهان ، [2007م] ، الحياة الثقافية بمصراتة أثناء الحكم العثماني الثاني 1835-1911م ، ط1 ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس .

10 – عمر عبدالعزيز عمر ،[2000م] ، تاريخ المشرق العربي 1516-1922م ، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة .

11 – فاروق عثمان أباظة [1979م] الحكم العثماني في اليمن 1872-1918م ، دار العودة ، بيروت .

12 – فرانشيسكو كورو ، [1971م] ، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ، ترجمة .خليفة محمد التليسي ، دار الفرجاني للنشر والتوزيع ، طرابلس .

13 – محمد أمحمد الطوير ، [1988م] ، مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب 1835-1858م ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،طرابلس .

14 – محمد الكوني بالحاج ، [2007م] ، التحديث العثماني في ولاية طرابلس الغرب (1864-1911م) ، منشورات جامعة السابع من أبريل ، الزاوية .

15 – محمد الكوني بالحاج ، [2000م] ، التعليم في مدينة طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني1835-1911م وأثره على مجتمع الولاية ،منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس .

16 – محمد كمال الدسوقي ، [1976م] ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة .

17 – محمد حامد أرحومة ، [1988م] ، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس .

18 – ن.إ .بروشين ، [1991م] ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث (منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين) ، ترجمة . عماد حاتم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس.

19 – نجم الدين غالب الكيب ، [1978م] مدينة طرابلس عبر التاريخ ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا- تونس .

20 – الهادي أبو لقمة ، سعد خليل القزيري ، [1995م] ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلام ، طرابلس.

ثانياً الدوريات:

– محمود حسين الأمين ، [1989م] "الكنعانيون الغربيون" ، محاضرات الموسم الثقافي الأول 1979-1980م ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس .

ثالثاً المعاجم:

1 – إبراهيم مصطفى وآخرون ، [د.ت] المُعجم الوسيط ، المكتبة العلمية ، طهران ، ج2 .

2 – حسين مُجيب المصري ، [1987م] معجم الدولة العثمانية ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة .

3 – الطاهر أحمد الزاوي ، [1968م] معجم البُلدان ، دار الاتحاد العربي ، طرابلس .

ج – المراجع الأجنبية:

- Abdallah Ibrahim, Government and society in Tripolitania and Cyrenaica (Libya) 1835-1911 the ottoman Impact, markaz Jihad AlLibye studies centre, triple, 1989.